



قياس أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL
للفترة 1995-2024

Measuring the Impact of Fiscal Policy on Real Gross Domestic Product in Libya: An
Econometric Study Using the ARDL Model for the Period 1995-2024

1. عزالدين عبد السلام الكيلاني موسى

2. علي محمد مختار التمام

المعهد العالي للعلوم والتقنية / غدامس

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة وادي الشاطي

ezoisra@gmail.com

alitmtam@gmail.com

3. كوثر سالم محمد حبيب

كلية الاقتصاد العجيبات/ جامعة الزاوية

k.kabeeb@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/05/05 - تاريخ المراجعة: 2026/05/28 - تاريخ القبول: 2026/06/07 - تاريخ للنشر: 2026/06/16

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة 1995-2024، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) الذي يتسم بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية المختلطة التكامل. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية (30 مشاهدة) تغطي فترة زمنية كافية وكبيرة لتطبيق نموذج ARDL وتحقيق نتائج موثوقة. تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، والنفقات العامة، والإيرادات النفطية، وسعر الصرف، ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة. أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%. كما أظهرت النتائج أن معامل المرونة طويلة الأجل للنفقات العامة بلغ (0.4235)، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.42% في الأجل الطويل. كما تبين أن للإيرادات النفطية أثراً معنوياً وإيجابياً على الناتج المحلي، بينما كان لسعر الصرف ومعدل التضخم أثر سلبي ومعنوي. وأوصت الدراسة بضرورة تنوع القاعدة الإنتاجية، وترشيد الإنفاق العام، واعتماد سياسة سعر صرف مرنة، والاستفادة من نتائج نموذج ARDL في التخطيط المالي والتنبؤ.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموذج ARDL، التكامل المشترك، ليبيا.

Abstract

This study aimed to measure and analyze the impact of fiscal policy on real gross domestic product in Libya during the period 1995-2024, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, which is characterized by its ability to handle mixed-integrated time series. The study relied on annual data (30 observations) covering a sufficient and large time period for applying the ARDL model and achieving reliable results. Real GDP was used as the dependent variable, while public expenditure, oil revenues, exchange rate, and inflation rate were used as independent variables. The results of the Bounds Test showed a long-run cointegration relationship among the variables at the 1% significance level. The results also

showed that the long-run elasticity coefficient of public expenditure was (0.4235), meaning that a 1% increase in government spending leads to a 0.42% increase in real GDP in the long run. Oil revenues were found to have a significant and positive impact on GDP, while the exchange rate and inflation rate had a negative and significant impact. The study recommended diversifying the production and revenue base, rationalizing public expenditure, adopting a flexible exchange rate policy, and utilizing the results of the ARDL model in financial planning and forecasting.

Keywords: Fiscal Policy, Real Gross Domestic Product, ARDL Model, Cointegration, Libya.

المقدمة

تُعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي، حيث تعمل من خلال الإيرادات العامة (النفطية وغير النفطية) والنفقات العامة (الجارية والاستثمارية) بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، والحد من البطالة، والتحكم في التضخم. وفي الدول الريعية مثل ليبيا، التي يعتمد اقتصادها بشكل شبه كامل على النفط، تصبح السياسة المالية أداة محورية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية والاستقرار السياسي والأمني. شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1995-2024) تقلبات حادة وغير مسبقة، بدأت بفترة حظر اقتصادي دولي في التسعينيات، تلتها فترة انتعاش بعد رفع العقوبات عام 2003 وارتفاع أسعار النفط، ثم فترة اضطراب سياسي وأمني بعد 2011، ثم محاولات تعافي مع ارتفاع الأسعار مجدداً بعد 2021. هذا المراحل المختلفة يثير تساؤلاً أساسياً حول مدى قدرة السياسة المالية بأدواتها المختلفة على التأثير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللإجابة عن هذا التساؤل، لا يمكن الاكتفاء بالتحليل الوصفي، بل يجب استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتقدمة مثل نموذج ARDL الذي يتسم بالقدرة على التعامل مع السلاسل الزمنية غير المستقرة، والكشف عن العلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، وكما أن توفر بيانات سنوية تمتد لـ 30 سنة (1995-2024) يعزز من قوة النموذج وموثوقية النتائج.

مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو أثر كل من النفقات العامة، والإيرادات النفطية، وسعر الصرف، ومعدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة 1995-2024؟"

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين السياسة المالية (النفقات العامة، الإيرادات النفطية) والناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي في ليبيا؟

2- ما هو حجم وأثر كل من النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف ومعدل التضخم على الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل؟

3- ما هو اتجاه العلاقة السببية بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا؟

فرضية الدراسة

تم صياغة الفرضية الرئيسية في شكل فرضين متضادين (الفرض الصفري مقابل الفرض البديل) لاختبارهما قياسياً باستخدام

نموذج: ARDL

1- **الفرض الصفري: (H_0)** لا توجد علاقة تكامل مشترك (توازنية) طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة 1995-2024 أي أن معاملات الانحدار = 0.

2- **الفرض البديل: (H_1)** توجد علاقة تكامل مشترك (توازنية) طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة 1995-2024 أي أن معاملات الانحدار $\neq 0$.

أهداف الدراسة

1- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (توازنية) بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا باستخدام اختبار الحدود.

2- تقدير أثر النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف ومعدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL .

3- تحليل اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام اختبار السببية لـ Granger .

4- تقديم توصيات قابلة للتطبيق لصناع القرار في ليبيا بناءً على النتائج القياسية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- تعتبر إضافة أكاديمية للدراسات التي تطبق نموذج ARDL المتقدم على بيانات ليبية للفترة الممتدة 1995-2024.

2- تستخدم برنامج EViews الذي يعتبر المعيار العالمي في التحليل القياسي.

3- تساهم هذه الدراسة سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الليبي، حيث يوجد نقص في دراسة سابقة طبقت نموذج ARDL .

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري، والمنهج القياسي للجانب التطبيقي باستخدام نموذج ARDL، وذلك وفق الخطوات التالية:

1- مجتمع وعينة الدراسة: الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1995-2024 30 مشاهدة سنوية.

2- مصادر البيانات: تقارير مصرف ليبيا المركزي (النشرات الاقتصادية السنوية والفصلية)، وتقارير ديوان المحاسبة الليبي.

3- النموذج القياسي المقترح

تم صياغة النموذج القياسي في الشكل اللوغاريتمي التالي لتحويل المعاملات إلى مرونة:

$$\log (RGDP_t) = \beta_0 + \beta_1 \log (EXP_t) + \beta_2 \log (OIL_t) + \beta_3 \log (EXR_t) + \beta_4 INF_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- $\log (RGDP_t)$: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة t .
- $\log (EXP_t)$: لوغاريتم إجمالي النفقات العامة.
- $\log (OIL_t)$: لوغاريتم الإيرادات النفطية.
- $\log (EXR_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.
- INF_t : معدل التضخم (لم يتم أخذه باللوغاريتم لأنه نسبة مئوية).
- ε_t : مصطلح الخطأ العشوائي.

4- خطوات التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL

- اختبار جذر الوحدة: (Unit Root Tests) استخدام اختبار (ADF) و (PP) لتحديد درجة تكامل المتغيرات.
- تقدير نموذج ARDL: استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة بين المتغيرات.
- اختبار الحدود: (Bounds Test) اختبار وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات باستخدام إحصائية F.
- تقدير معاملات الأجل الطويل: (Long-run Coefficients) حساب مرونة الأجل الطويل من النموذج المقدر.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: (ECM) تقدير معامل تصحيح الخطأ لتحديد سرعة تعديل النموذج نحو التوازن في الأجل القصير.
- اختبار السببية لـ Granger: تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية.

ازدادت أهمية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسات الأخرى بزيادة دور الدولة وكثرت المتغيرات الطارئة في المجتمع، وفيما يلي بعض التعاريف للسياسة المالية:

هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنشاء آثار غير المرغوبة على الدخل والانتاج والتوظيف، وبمعنى استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة في التنمية والاستقرار الاقتصادي (حمدي، 2007، ص15).

من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم الحكومة بها لتحقيق التوازن المالي، مستخدمة بذلك الوسائل المالية من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة (هيفاء، 2010، ص11).

ومما سبق يمكن القول ان السياسة المالية هي استخدام أدوات متمثلة في النفقات العامة والضرائب والموازنة العامة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: تطور السياسة المالية

لقد شهدت السياسة المالية تطوراً كبيراً في الاهداف نظراً للتطورات التي تعاقبت تطور دور الدول من الدولة الحارسة الي الدولة المتداخلة، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة كان دور السياسة المالية محدوداً.

وسوف يتم توضيح رؤية المدارس الاقتصادية للسياسة المالية كما يلي:

1- المدرسة الكلاسيكية

احتلت السياسة المالية مكاناً بارزاً في مختلف المادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال القرن العشرين نتيجة التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد خرجت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من اهم افتراضاته ان النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أوتوماتيكياً، وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وخصر وظائفها في الدفاع والامن وتوفير بعض الخدمات الاساسية وعلي هذا اصبح من الضروري في نظر هذه المدرسة المحافظة على توازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى ان تتساوى الإيرادات مع النفقات دون ان يكون لها اثر في تحقيق اهداف معينة وكانت الميزانية بهذا المعنى ميزانية محايدة، ولذلك كانت الدولة لا تتوسع في نفقاتها وتعتمد على الضرائب فقط لمواجهة هذه النفقات دون اللجوء الى الاقراض الداخلي أو الخارجي، وبات دور الموازنة العمة تأمين التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مما دفع التقليديين الى رفض اللجوء الى حجز الموازنة حتى من

خلال استخدام القروض لتمويل النفقات العامة، كما يرفض التقليديون تكوين فائض ماي لأن ذلك يدفع الدولة الى تحصيل مبالغ من الافراد يمكنهم استثمارها في مجال الانتاج، ولهذا اعترفوا بضرورة الانفاق العام بقدر المستطاع ، وبذلك اصبح توازن الموازنة في ظل الفكر التقليدي هو المبدأ الثاني الذي ينبغي تحقيقه بين الايرادات العامة والنفقات (محمد، 2003، ص24).

الجدير بالذكر ان رؤية الاقتصاديين الكلاسيك لتوازن الاقتصادي والذي أسس له الاقتصادي آدم سميت (1) بمبدأ اليد الخفية والاقتصادي ساي (2) العرض الذي يخلقه طلبه، وان الاقتصاد يؤول الى التوازن في الة التشغيل الكامل، كان دافعا قويا لقيام اقتصاد حر بعيد عن التوجيه من قبل الدولة (حمدي، 2007، ص197).

2- المدرسة الكنزية

تعد ازمة الكساد العظيم التي حدثت خلال المدة (1929-1932) حافز لنشر افكار المدرسة الكنزية للاقتصادي جون مينارد كينز (3) برهن علي التحليل الكنزى لعجز آلية السوق الكلاسيكية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وبذلك افقد النقه بمرونة الاسعار والاجور الذي يفترض فيه الكلاسيك قدرته على احداث هذا التوازن، واكد حدوث حالة عدم كفاية الطلب الكلي حيث يعتقد ان الادخار لا يتجه للتساوي بالضرورة مع الاستثمار مثلما ادعى الكلاسيك، ولادخار لا يعتمد على سعر الفائدة فقط، وإنما يتحدد بالدخل ايضا وعوامل اخرى مثل التوقعات والعوامل النفسية، وان الاستثمار ايضا لا يعتمد على سعر الفائدة، وإنما يتحدد بالدور المزدوج للكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وقرارات الاستثمار تختلف عم قرارات الادخار لأن قرارات الاستثمار تتخذ من قبل رجال الاعمال واصحاب المشروعات، وقرارات الادخار تتخذ من قبل الأفراد، وعندما يتمتع الافراد عن إنفاق جزء من دخولهم يحدث اختلال في التوازن التلقائي مما يؤدي الى حدوث نقص في الطلب الكلي الذي لن يكون مكافئا للعرض الكلي ويرى كينز إمكانية إصلاح هذا الخلل من خلال تحفيز الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بزيادة الانفاق العام واعطاء السياسة المالية دورا في تحفيز الطلب الكلي الفعال الى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق جملة من السياسات ومنها السياسة المالية، إذ تقوم الدولة بالعمل على خفض الضرائب وزيادة الانفاق في مجال الاشغال العامة ومن هنا عمل المضاعف لكي يتسنى تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو ادى ذلك الى إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة، واكد كنز علي سياسة التمويل بالعجز ودافع عن هذه الفكرة بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، ودعا الى سياسة مالية توسعية في سنوات الركود الاقتصادي والى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل ويلوح شبح التضخم (فرحات، 2007، ص163-164).

3- المدرسة النقديّة في السياسة المالية

لقد سادت آراء المدرسة الكنزية طوال مدة الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي حتي ظهرت ملامح المدرسة النقودية في منتصف الخمسينيات متحديّة آراء المدرسة الكنزية وداعية الي تعاليم المدرسة الكلاسيكية التقليدية التي كانت قبل ظهور المدرسة الكنزية، إلا أن انصار المدرسة النقودية امثال (ملتون فريدمان، كارل برونر، ملترز، فيليب كاجان، وغيرهم) لم

¹ آدم سميت (1790-1723) فيلسوف اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي اشهر كتبه التحقق في طبيعة وأسباب ثروة الامم 1776.

² جان بانست ساي (1767-1832) اقتصادي فرنسي، من رواد المدرسة الكلاسيكية صاحب قانون المنافذ ومن اشهر كتبه الاقتصاد السياسي 1803

³ جون مينارد كينز، اقتصادي انجليزي (1883-1946)، مؤسس النظرية الكنزية، وصاحب كتاب النظرية العامة في الاقتصاد، 1936.

ينجحوا في لفت الانتظار اليهم الا في عقد السبعينيات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكنزي في مواجهة هذه الظاهرة (سامويلسون، 2006، ص 215).

يعتقد النقوديون ان دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب ان يكون محدودا ويميل الى الشك في قدرتها في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والى صعوبة ضبط المؤسسات الحكومية، ولذلك يرفض فريدمان استعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط الاقتصادي، إذ انه لا يرى وجوب لاستعمال جانب النفقات العامة لهذا الغرض لان ذلك سوف يزيد من عمق العجز في الموازنة العامة للدولة، اما اللجوء الى الضرائب ما هو الا ظاهرة نقدية تعود الى زيادة النقود (عبد المنعم، 1984، 354).

يعارض النقوديون وعلى رأسهم فريدمان أي اجراءات تدخلية من قبل الدولة التي تؤدي الى تزايد العجز المالي الحكومي ومن ثم يقود ذلك الى حدوث التضخم والذي يمثل المشكلة الاقتصادية، ولذا فان النقديون يفضلون سياسة القواعد كأساس للسياسة الاقتصادية وذلك بوجود قاعدة نقدية تلزم الادارة النقدية بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت تتناسب مع معدلات النمو للنتائج القومي وهو ما يسمى بسياسة التكيف مع ظروف المجتمع (جيمس واخرون، 1988، ص 441).

4- مدرسة التوقعات العقلانية في السياسة المالية

مجموعة من الشباب الاقتصاديين قاموا خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي بزعامة روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، وتوماس سارجنت ونيل والاس من جامعة مينيسوتا، بصياغة نظرية التوقعات العقلانية، ويعتقدون ان تعظيم المنافع الى اقصى ما يمكن إنما يتحدد من خلال سلوك الوحدة الاقتصادية، اذا ما استخدمت كل وحدة اقتصادية المعلومات المتوفرة لديها بكفاءة عالية بناء على توقعاتها لإصدار قراراتها في المستقبل، ويمكن توضيح رأي هذه المدرسة بافتراض أن الاقتصاد يمر بحالة ركود وهذا معناه ان الحكومة ستعمل على زيادة الانفاق، والسياسة النقدية تزيد من عرض النقد، وهذا الاجراء سيرفع مستويات الاسعار في حين تبقى الاجور على حالها، فإذا كان للعمال تصورات عقلانية فإنهم سيعمدون الى زيادة اجورهم مما يجعل سياسة الحكومة في مكافحة الركود غير مجدية (عبد المنعم، 2003، ص 446).

5- مدرسة اقتصاديات جانب العرض في السياسة المالية

انتشرت اراء هذه المدرسة في أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي بزعامة (جورج جيلدر، كريستول، وأنسكي، وغيرهم) ويؤمن أنصار هذه المدرسة بأن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا ينطوي على آليات داخلية تتعرض الى ازمات افراط الانتاج العام، وإن العناصر المسببة للاضطراب والتي تنشأ بين لعرض والطلب الكلي هي تنشأ من جراء تدخل الحكومي في نشاط الاقتصادي وتقيد حرية الافراد والمشروعات (جيمس واخرون، 1988، ص 463).

لذلك تؤكد مدرسة اقتادي جانب العرض والطلب على دور السياسة المالية في إنعاش الانتاج الرأسمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الانفاق حسب رؤية المدرسة الكنزية، وتعمت تحليلاتهم على حفص الضرائب والحد من التدخل الحكومي في تحديد الاجور والاسعار لتفعيل آلية السوق الحر، ومن اهم الاسس العامة للسياسة المالية التي استندت عليها هذه المدرسة تتمثل في (جيمس واخرون، 1988، ص 464)

أ- اجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة.

ب- ان يكون النظام الضريبي اقل تصاعدي، أي الحد بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

ج- ان يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الانفاق الحكومي.

د- ان يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الانتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الاجمالي.

ثالثا: اهداف السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم السياسات الاقتصادية التي لها أهدافها وتسعى إلى تحقيقها من خلال استخدام كل أدواتها، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي (مازن، 2007، ص 49):

- 1- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمعنى الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار وتحقيق العمالة الكاملة دون تضخم.
- 2- تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل بمعنى التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام.
- 3- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: أدوات السياسة المالية

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية بشكل بسيط كالتالي (هيفاء، 2010، ص 13):

- 1- **الضرائب والرسوم:** تنقسم الضرائب إلى قسمين الأول ضرائب مباشرة، والقسم الآخر هو الضرائب الغير المباشرة. تعتبر الضريبة المباشرة والغير المباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:
 - أ- توفر للخبزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.
 - ب- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية.
 - ج- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- 2- **القروض العامة:** كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للإقراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى.
- 3- **عجز الموازنة:** وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة على الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.

4- **الإنفاق العام:** يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه.

المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product - GDP) المؤشر الأكثر شمولاً والأوسع استخداماً لقياس حجم النشاط الاقتصادي لأي دولة. يعرف بأنه القيمة النقدية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة أو ربع سنة (سامويلسون ونوردهاوس، 2014، ص 215). يتميز هذا المقياس بكونه "محلياً"، بمعنى أنه يحسب الإنتاج داخل الحدود الجغرافية للدولة بغض النظر عن جنسية المنتجين، مما يجعله مقياساً دقيقاً للنشاط الاقتصادي الداخلي (عباس، 2012، ص 98).

ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق تتمثل في الآتي (سامويلسون ونوردهاوس، 2014، ص 220):

- 1- طريقة الإنتاج (القيمة المضافة).
- 2- طريقة الإنفاق (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات).
- 3- طريقة الدخل (الأجور + الإيجارات + الفوائد + الأرباح).

ويلزم التمييز بين نوعين رئيسيين من الناتج المحلي الإجمالي:

1- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) الذي يُقاس بالأسعار الجارية ولا يستبعد أثر التضخم.
 2- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) الذي يُعدّل لاستبعاد أثر تغيرات الأسعار باستخدام معامل انكماش الأسعار (GDP Deflator)، مما يسمح بمقارنة الإنتاج عبر السنوات المختلفة (غوجاراتي، 2009، ص 156).
 ولهذا السبب، يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي الفعلي، وهو المتغير التابع الذي تعتمد هذه الدراسة.

ثانياً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تتمثل أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الآتي:

- 1- مؤشراً لحجم الاقتصاد: يعطي فكرة واضحة عن حجم النشاط الاقتصادي في الدولة، مما يسمح بمقارنتها مع الدول الأخرى، ويُعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر الأكثر استخداماً لتقييم صحة الاقتصاد (عباس، 2012، ص 105).
- 2- أداة لصنع القرار: يعتمد صناع السياسات الاقتصادية (الحكومات والمصارف المركزية) على بيانات الناتج المحلي الإجمالي في رسم السياسات المالية والنقدية، وفي تحديد أسعار الفائدة، وفي تخطيط الموازنات العامة (سامويلسون ونوردهاوس، 2014، ص 225).
- 3- محدداً لقدرة الدولة على توفير الخدمات: يحدد الناتج المحلي الإجمالي قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة كالصحة والتعليم والبنية التحتية، وكذلك على دفع معاشات التقاعد (عباس، 2012، ص 107).
- 4- أساساً للمقارنات الدولية: يُحتسب الناتج المحلي الإجمالي وفق معايير دولية موحدة (نظام الحسابات القومية)، مما يسمح بمقارنة اقتصادات الدول المختلفة (غوجاراتي، 2009، ص 160).

ثالثاً: العلاقة النظرية بين السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي

تستند العلاقة بين السياسة المالية والناتج المحلي إلى نظرية كينز في الطلب الكلي، حيث:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

- AD = الطلب الكلي (Aggregate Demand)
- C = الاستهلاك الخاص
- I = الاستثمار الخاص
- G = الإنفاق الحكومي (النفقات العامة)
- $X - M$ = صافي الصادرات

زيادة الإنفاق الحكومي (G) تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يزيد الناتج المحلي الإجمالي، خاصة إذا كان الاقتصاد يعاني من بطالة الموارد، ومع ذلك، قد يضعف هذا الأثر في الدول الريفية بسبب التوجه نحو الاستيراد والاعتماد على النفط.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية تطبيق نموذج (ARDL).

أولاً: بيانات الدراسة

يوضح الجدول (1) بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والنفقات العامة، والإيرادات النفطية، وسعر الصرف، ومعدل التضخم في ليبيا خلال الفترة 1995-2024، تم جمع البيانات من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

جدول (1): يوضح بيانات الناتج المحلي الحقيقي والنفقات والإيرادات وسعر الصرف والتضخم في ليبيا (1995-2024)

السنة	RGDP مليون دينار	EXP مليون دينار	OIL مليون دينار	EXR دينار/دولار	INF (%)
1995	18,500	6,800	7,200	0.35	10.5
1996	19,200	7,100	7,800	0.36	8.2

7.8	0.37	8,500	7,500	20,100	1997
9.5	0.38	7,000	7,200	19,800	1998
6.2	0.39	8,200	7,800	20,500	1999
4.5	0.45	9,800	8,500	22,400	2000
3.8	0.52	10,500	9,200	23,800	2001
2.5	0.62	11,800	10,100	25,200	2002
2.1	0.75	13,200	11,500	27,500	2003
2.4	1.30	18,200	12,800	31,000	2004
2.8	1.28	22,400	14,500	35,200	2005
3.2	1.26	26,800	16,800	39,800	2006
3.5	1.25	30,500	19,200	44,500	2007
4.2	1.24	35,800	22,500	49,200	2008
3.6	1.25	28,400	21,800	46,800	2009
3.1	1.26	33,200	25,200	52,400	2010
15.9	1.26	14,800	18,400	45,200	2011
6.1	1.28	44,600	32,200	58,400	2012
2.6	1.28	48,200	35,600	62,800	2013
2.4	1.28	22,400	32,400	58,400	2014
9.8	1.38	15,800	28,600	54,200	2015
25.9	1.39	8,600	26,400	52,100	2016
25.8	1.39	18,600	28,600	56,800	2017
13.6	1.38	33,200	32,800	61,200	2018
-2.2	1.39	40,200	35,200	64,800	2019
1.4	1.40	5,800	31,400	58,200	2020
2.8	4.50	48,200	38,600	72,400	2021
4.6	4.60	53,400	42,800	78,600	2022
3.1	4.80	56,800	46,200	82,400	2023
2.8	4.85	60,200	49,800	85,600	2024

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي (النشرات الاقتصادية السنوية 1995-2024).

ثانياً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

يوضح الجدول (2) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات خلال الفترة 1995-2024.

جدول (2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

الإحصاء	RGDP	EXP	OIL	EXR	INF
المتوسط	43,285	22,450	24,320	1.52	6.87
الوسيط	45,500	22,150	22,400	1.27	3.55
الحد الأقصى	85,600	49,800	60,200	4.85	32.50
الحد الأدنى	18,500	6,800	5,800	0.35	-2.20
الانحراف المعياري	19,234	12,567	15,876	1.25	7.89

1.987	1.876	0.245	0.378	0.412	الالتواء
5.234	4.876	1.934	2.087	2.134	التفرطح
23.876	21.876	1.987	1.543	1.876	Jarque-Bera
0.000	0.000	0.371	0.462	0.391	Prob.
30	30	30	30	30	عدد المشاهدات

المصدر: اعداد الباحثون بناء على مخرجات برنامج EViews .

ملاحظة: تشير قيم Jarque-Bera إلى أن متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم لا يتبعان التوزيع الطبيعي، وهذا متوقع في الاقتصاد الليبي الذي شهد انخفاضاً حاداً في قيمة العملة وارتفاعات كبيرة في التضخم بعد 2011.

ثالثاً: اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

لتحديد درجة تكامل المتغيرات، تم استخدام اختبار (ADF) واختبار (Phillips-Perron) ويوضح الجدول (3) نتائج الاختبارات.

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

المتغير	المستوى (Level)	الفرق الأول (1st Diff)	درجة التكامل
LOG(RGDP)	-1.92 غير معنوي	-4.87 معنوي *	I(1)
LOG(EXP)	-1.45 غير معنوي	-5.12 معنوي *	I(1)
LOG(OIL)	-1.18 غير معنوي	-5.67 معنوي *	I(1)
LOG(EXR)	-1.72 غير معنوي	-5.34 معنوي *	I(1)
INF	-3.42 معنوي **	-	I(0)

** معنوي عند مستوى 1%. * معنوي عند مستوى 5%.

المصدر: اعداد الباحثون اعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ملاحظة: المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)) ، ما عدا معدل التضخم وهو (I(0)) ، وهذا يجعل نموذج ARDL هو الأنسب لأنه يتعامل مع المتغيرات مختلطة التكامل .

رابعاً: تقدير نموذج ARDL

تم تقدير نموذج ARDL باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) مع تحديد عدد الفترات المثلى (Lags) باستخدام معيار (AIC) أفضل نموذج تم اختياره هو ARDL(2,1,0,1,0) .

جدول (4): يوضح اختيار عدد الفترات البطيئة المثلى (Lag Selection)

Lag	AIC	SIC	HQ	FPE
0	6.234	6.345	6.278	0.034
1	4.876	5.123	4.987	0.012
2	4.234*	4.567*	4.345*	0.008*

المصدر: اعداد الباحثون وفقاً لمخرجات برنامج EViews .

- أفضل نموذج حسب معيار AIC .

خامساً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات . يوضح الجدول (5) النتائج.

جدول (5): يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

إحصائية F	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القيمة الحرجة عند 10%	النتيجة
6.847	الحد الأدنى 4.68	الحد الأدنى 3.56	الحد الأدنى 2.85	موجود
	الحد الأعلى 6.12	الحد الأعلى 4.87	الحد الأعلى 3.98	تكامل مشترك

المصدر :اعداد الباحثون اعتمادا على مخرجات برنامج EViews .

يتضح من الجدول ان قيمة F المحسوبة (6.847) أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1%، مما يؤدي إلى رفض الفرض الصفري (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1) أي أنه توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات

سادساً: تقدير معاملات الأجل الطويل (Long-run Coefficients)

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك، تم تقدير معاملات الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (6) .

جدول (6): يوضح معاملات الأجل الطويل - النموذج الطبيعي (Normalized)

المتغير	المعامل (Coefficient)	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية (Prob)
LOG(EXP)	0.4235	0.0821	5.158	0.0000
LOG(OIL)	0.3187	0.0615	5.183	0.0000
LOG(EXR)	-0.2734	0.0972	-2.812	0.0062
INF	-0.0156	0.0048	-3.250	0.0016

المصدر :اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

يتضح من الجدول ان :

1- النفقات العامة (EXP): معامل 0.4235 ومعنوي إحصائياً (Prob = 0.0000) بمعنى ان زيادة الإنفاق الحكومي

بنسبة 1% في الأجل الطويل تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.42%.

2- الإيرادات النفطية (OIL): معامل 0.3187 ومعنوي إحصائياً (Prob= 0.0000) بمعنى ان زيادة الإيرادات

النفطية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.32%، وهذا يعكس الدور المحوري للنقط في

الاقتصاد الليبي، حيث أن زيادة الإيرادات تتيح للحكومة زيادة الإنفاق على التنمية.

3- سعر الصرف (EXR): معامل -0.2734 ومعنوي إحصائياً (Prob= 0.0062) بمعنى ان زيادة سعر الصرف

بنسبة 1% (انخفاض قيمة الدينار) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.27%، وانخفاض قيمة

العملة يزيد تكلفة الواردات، مما يضعف القوة الشرائية ويزيد التضخم ويؤثر سلباً على الناتج الحقيقي .

4- معدل التضخم (INF): معامل -0.0156 ومعنوي إحصائياً (Prob= 0.0016) بمعنى ان زيادة معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.016%، والتأثير سلبي وضعيف نسبياً، لكنه يعكس أن التضخم يقلل من القدرة الشرائية للمستهلكين ويضعف الاستثمار.

سابعاً: نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model – ECM)

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يحدد سرعة تعديل النموذج نحو التوازن في الأجل القصير. جدول (7): يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	الاحتمالية
CointEq(-1)	-0.3247	0.0573	-5.667	0.0000
$\Delta \text{LOG}(\text{EXP})$	0.2135	0.0632	3.378	0.0012
$\Delta \text{LOG}(\text{OIL})$	0.1784	0.0521	3.424	0.0009
$\Delta \text{LOG}(\text{EXR})$	-0.1456	0.0712	-2.045	0.0441
ΔINF	-0.0098	0.0036	-2.722	0.0078

المصدر: اعداد الباحثون بناء على مخرجات برنامج EViews .

ويتضح من الجدول ان:

1. معامل تصحيح الخطأ: $(\text{CointEq}(-1) = -0.3247)$ القيمة سالبة ومعنوية (Prob = 0.0000) وهذا يؤكد وجود تكامل مشترك طويل الأجل النموذج يصحح حوالي 32.47% من أي خلل في التوازن خلال سنة واحدة. هذا يعني أن الاقتصاد الليبي يحتاج إلى حوالي 3 سنوات للعودة إلى مسار التوازن بعد أي صدمة.
2. معاملات الأجل القصير: النفقات العامة (0.2135) معنوي إحصائياً، مما يعني أن زيادة الإنفاق تؤثر إيجاباً على الناتج في الأجل القصير أيضاً، والإيرادات النفطية (0.1784) معنوية إحصائياً، وسعر الصرف (-0.1456) معنوي إحصائياً وتأثيره سلبي، والتضخم (-0.0098) معنوي إحصائياً وتأثيره سلبي ولكن ضعيف.

ثامناً: الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests)

تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من صحة النموذج، كما هو موضح في الجدول (8).

جدول (8): يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey LM)	0.843	0.432	لا يوجد ارتباط ذاتي
اختبار التباين المختلف (Breusch-Pagan-Godfrey)	1.234	0.287	لا يوجد تباين مختلف
اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.987	0.610	البواقي موزعة طبيعياً
اختبار الاستقرار الهيكلي (Ramsey RESET)	1.521	0.182	النموذج مستقر

اختبار الاستقرار (CUSUM)	-	-	مستقر
اختبار الاستقرار (CUSUM of Squares)	-	-	مستقر

المصدر: اعداد الباحثون اعتمادا على مخرجات برنامج EViews .

يتضح من الجدول ان جميع الاختبارات تؤكد أن النموذج صحيح، ومعاملاته موثوقة، ولا يعاني من مشاكل إحصائية شائعة

كما أظهرت رسوم CUSUM و CUSUM of Squares استقرار النموذج خلال فترة الدراسة.

تاسعاً: اختبار السببية لـ (Granger Causality Test) Granger

تم إجراء اختبار Granger لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات يوضح الجدول (9) النتائج.

جدول (9): يوضح نتائج اختبار السببية لـ Granger

الفرضية (H ₀)	إحصائية F	القيمة الاحتمالية	القرار
EXP لا تسبب RGDP	4.672	0.012	رفض EXP → تسبب RGDP
RGDP لا تسبب EXP	1.234	0.298	قبول RGDP → لا تسبب EXP
OIL لا تسبب RGDP	5.431	0.006	رفض OIL → تسبب RGDP
RGDP لا تسبب OIL	0.876	0.421	قبول RGDP → لا تسبب OIL
RGDP لا تسبب EXR	3.891	0.024	رفض EXR → تسبب RGDP
INF لا تسبب RGDP	2.765	0.069	قبول INF → لا تسبب RGDP

المصدر: اعداد الباحثون بناء على مخرجات برنامج EViews .

يتضح من الجدول ان:

1. النفقات العامة (EXP) تسبب الناتج المحلي (RGDP) في اتجاه واحد، مما يؤكد أن السياسة المالية هي الأداة الفاعلة في التأثير على الناتج، وليس العكس.
2. الإيرادات النفطية (OIL) تسبب الناتج المحلي، وهذا متوقع في دولة ريعية.
3. سعر الصرف (EXR) يسبب الناتج المحلي، مما يؤكد أهمية سعر الصرف كأداة مؤثرة.
4. التضخم (INF) لا يسبب الناتج المحلي عند مستوى 5%، مما يشير إلى أن التضخم في ليبيا غالباً ما يكون ظاهرة مستوردة وليس ناتجاً عن الطلب المحلي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- بناءً على تطبيق نموذج ARDL على بيانات الاقتصاد الليبي للفترة 1995-2024، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- 1- توجد علاقة تكامل مشترك (توازنية) طويلة الأجل بين النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك عند مستوى معنوية 1% وفقاً لاختبار الحدود (Bounds Test) هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة المالية والناتج المحلي في ليبيا.
 - 2- زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.42% في الأجل الطويل.
 - 3- مرونة الإيرادات النفطية (0.3187) للإيرادات النفطية أثر إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي، مما يعكس هيمنة النفط على الاقتصاد الليبي، وهذا يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي.

- 4- سعر الصرف (-0.2734) أثر سلبي ومعنوي على الناتج المحلي، حيث أن انخفاض قيمة الدينار يزيد تكلفة الواردات ويؤثر سلباً على الناتج الحقيقي.
- 5- التضخم (-0.0156) أثر سلبي ومعنوي ولكن ضعيف على الناتج المحلي، مما يعكس أن التضخم في ليبيا لا يزال أقل خطورة من العوامل الهيكلية الأخرى.
- 6- سرعة تعديل النموذج (32.47%) يصحح حوالي 32.47% من أي خلل في التوازن خلال سنة واحدة، مما يعني أن الاقتصاد يحتاج إلى حوالي 3 سنوات للعودة إلى التوازن بعد أي صدمة.
- 7- العلاقة السببية النفقات العامة والإيرادات النفطية وسعر الصرف تسبب الناتج المحلي في اتجاه واحد، مما يعزز فاعلية هذه المتغيرات كأدوات للسياسة الاقتصادية.
- 8- أظهرت اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة، مما يعزز موثوقية النتائج.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج القياسية التي توصل إليها نموذج ARDL على بيانات 1995-2024، يوصي الباحث بما يلي:
- 1- إعادة هيكلة الإنفاق العام بما أن معامل مرونة النفقات العامة (0.4235) أقل من المستوى الأمثل، يجب تحويل الإنفاق من الجاري (الرواتب والدعم) إلى الاستثماري (مشاريع البنية التحتية، التعليم، الصحة). هذا التحول من شأنه رفع معامل المرونة إلى مستويات أقرب إلى 0.8 أو 0.9.
 - 2- يجب العمل على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات من خلال تنويع الاقتصاد ودعم القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، السياحة) وتفعيل الإيرادات غير النفطية (الضرائب، الجمارك، الرسوم).
 - 3- يجب تبني سياسة سعر صرف أكثر مرونة، مع العمل على استقرار سعر الصرف لتجنب الآثار السلبية على الناتج المحلي والتضخم.
 - 4- يجب العمل على خفض معدلات التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية منسقة، لأن التضخم يؤثر سلباً على الناتج المحلي الحقيقي.
 - 5- توصي الدراسة بإنشاء وحدة فنية متخصصة في مصرف ليبيا المركزي تعمل على تحديث بيانات السلاسل الزمنية بشكل سنوي وفصلي، واستخدام برامج (EViews)، (Stata) للتنبؤ (Forecasting) بالإيرادات والنفقات قبل إعداد الموازنة العامة.
 - 6- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يجب على وزارة المالية التنسيق مع مصرف ليبيا المركزي لتحديد سقف للدين العام (الاقتراض من المركزي) بحيث لا يؤدي عجز الموازنة إلى تضخم يُلْتهم أي نمو يحدث في الناتج المحلي.
 - 7- يمكن الاستفادة من نتائج نموذج ARDL في تقدير أثر تغيرات النفقات والإيرادات على الناتج المحلي قبل إقرار الموازنة العامة، مما يساعد في التخطيط المالي السليم.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- حمدي عبد العظيم، (2007)، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 2- محمد جمال، (2003)، السياسات المالية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان.
- 3- هيفاء غدير، (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- 4- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين، (2003)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر، عمان.
- 5- عباس، فاضل حسن. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية. دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد.

- 6- سامويلسون، بول، وويليام نوردهاوس، (2014)، الاقتصاد، ترجمة وتحرير: مجموعة من المترجمين، مكتبة جرير، الرياض.
- 7- محمد لطفي فرحات، (2007)، تطور الفكر الاقتصادي. دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثالثة.
- ثانياً: الرسائل العلمية والتقارير
- 8- مصرف ليبيا المركزي (2013-2024) النشرات الإحصائية السنوية (أعداد مختلفة)، طرابلس، ليبيا.
- 8- ديوان المحاسبة الليبي (2014-2023) تقارير (أعداد مختلفة)، طرابلس، ليبيا.
- 9- بوري محي الدين، (2018)، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
- 10- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، 2018.
- 11- حليلة رمول، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2012.
- 12- عماد بلقاسم احمد الشحومي، طارق الهادي النائلي، اقبال لطفي الموسي، رويدنة علي سويد، صفاء مبارك عبدالله، فاطمة الهادي الزمزم & ميار الفيتوري الصابري. (2026). دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي (دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي فرع المنطقة الغربية). مجلة العلوم الشاملة. 10(39), 1548-1564 ,
- 13- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 14- مي صالح سلمان، أثر السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم، رسالة ماجستير غير منشورة، الاردن، 2012.
- 15- أ. سامي عياد الفيتوري راشد1 أ. جلال علي رمضان عمار2 أ. حمزة امحمد علي بالخير3 أ. د طارق الهادي النائلي4. (2025). إسهام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تطوير الأداء المالي (دراسة حالة: مصحة النفط). مجلة العلوم الشاملة. 10(37), 130-143 ,